

التاريخ: 2017/06/19

الرقم: 2017/6325 /SH

السادة هيئة الأوراق المالية المحترمين

عمّان - الأردن

تحية واحتراماً،

نرفق لكم صورة طبق الأصل عن محضر اجتماع الهيئة العامة العادي الحادي والعشرون لبنك المال الأردني المنعقد بتاريخ 2017/05/24 مصادق عليه من قبل مراقب عام الشركات حسب الأصول.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

بنك المال الأردني



بورصة عمان
الدائرة الإدارية والمالية
الديوان
٢٠ حزيران ٢٠١٧
الرقم المتسلسل: 3565
رقم الملف: ١١٥١٧
الجهة المختصة: ٢٠١٧/٦١١

- نسخة: السادة بورصة عمان المحترمين.

د. محمد العبدون

bank

بنك

بنك المال الأردني

شركة مساهمة عامة محدودة

محضر اجتماع الهيئة العامة العادي الحادي والعشرون

المنعقد يوم الأربعاء الموافق 2017/05/24

عملاً بأحكام المادة (169) من قانون الشركات الأردني عقدت الهيئة العامة لشركة بنك المال الأردني المساهمة العامة الاجتماع العادي الحادي والعشرون وذلك في تمام الساعة الثانية عشر من ظهر يوم الأربعاء الموافق 2017/05/24 في مبنى جمعية البنوك، برئاسة معالي السيد باسم السالم رئيس مجلس إدارة البنك وحضور كل من:

مراقب عام الشركات
مندوب البنك المركزي الأردني
ممثل مدقق الحسابات الخارجي (إرنست ويونغ)

السيد رمزي نزهة
السيد مراد عساف
السيد محمد الكركي

رحب السيد رئيس مجلس الإدارة باسمه وبالنسبة عن أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية بالسادة الحضور وبالسيد مراقب عام الشركات، ومندوب البنك المركزي الأردني، وممثل مدققي الحسابات الخارجي، كما رحب بالرئيس التنفيذي الجديد السيد علاء قمصية الذي تولى مهامه في الأول من آذار من هذا العام مؤكداً ثقة البنك التامة بأن مسيرته الحافلة وخبرته الإقليمية الواسعة في القطاع المصرفي ستسهم بشكل كبير في تعزيز أداء البنك وتوجيهه نحو تحقيق أهدافه الاستراتيجية، مؤكداً تطلعه وأعضاء مجلس الإدارة إلى العمل معه عن كثب، وصولاً إلى المرحلة المقبلة من النجاح والإنجازات التي يطمح إليها الجميع. كما شكر المدير العام السابق السيد هيثم قمصية لخدماته التي قدمها للبنك لأكثر من 10 سنوات ثم أعطى الكلمة لمراقب عام الشركات لإعلان النصاب القانوني للاجتماع.

وقد تفضل مراقب عام الشركات بإلقاء كلمته التي بدأها بالترحيب بمعالي رئيس المجلس والسادة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والأخوة المساهمين والحضور الكريم، ثم تابع:

"يسعدني في هذا اليوم حضور اجتماع الهيئة العامة العادي السنوي الحادي والعشرون لبنك المال الأردني لنتشارك معاً في الاستماع إلى تقرير عمل البنك وإنجازاته سواء على المستوى المؤسسي أو على المستوى المالي.

لقد قممتُ وزملائي في دائرة مراقبة الشركات باستعراض التقرير السنوي لبنك المال الأردني عن العام 2016، وقد أثلج صدري بتوجه البنك وتركيزه على عمليات تمويل مشاريع الطاقة المتجددة وسياسته الجديدة نحو الاستمرار بتمويل قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى ما حققه البنك من أرباح مضاعفة عن العام السابق، حيث ساهمت جميعها - وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي تحيط بنا - من تحقيق البنك لمجموعة من الإنجازات والنجاحات ساعدت في المحافظة على مكانته بين البنوك المحلية.

ولا يفوتني في هذا اليوم أن أتقدم بالشكر الجزيل لبنك المال الأردني على مساهماته الفاعلة واستجاباته السريعة للمبادرات الاقتصادية التي أعلنتها الحكومة تنفيذا لتوصيات مجلس السياسات الاقتصادية الذي أطلقه جلالة الملك حفظه الله ورعاه، والمتملتة بمشاركته بإنشاء شركات متخصصة مملوكة من البنوك التجارية والإسلامية بهدف الاستثمار في الشركات المتوسطة الحجم، وهذا بدوره سينعكس إيجاباً على زيادة النمو الاقتصادي، ويساهم في توفير فرص عمل تساعد في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة، كما أشكر البنك على مساهمته مع البنوك التجارية والإسلامية في تأسيس شركة الصندوق السعودي الأردني للاستثمار والتي جرى التوقيع على إنشائها على هامش انعقاد مؤتمر القمة بالشراكة مع صندوق الاستثمارات العامة لدى المملكة العربية السعودية والتي نأمل لها التوفيق والنجاح".

وزارة الصناعة والتجارة

مصنوق

tel +962 6 5100200 fax +962 6 5692062

1/8

P.O.Box 941283 Amman 11194 Jordan info@capitalbankjo SW/FT =FBKJOAM

19 JUN 2017

صورة طبق الأصل

دائرة مراقبة الشركات

Printed In: 19/06/2017 11:22:11 Printed By:

ثم أعلن عن قانونية الاجتماع وذلك بعد الاطلاع على إجراءات دعوة السادة المساهمين والنشر بوسائل الإعلام المختلفة وحضور السادة مدققي حسابات البنك أرست ويونغ واكتمال نصاب الحضور بنسبة (88.56%) من رأسمال الشركة المدفوع والبالغ (200,000,000) سهم/دينار وذلك بحضور (68) مساهم من أصل (2141) مساهم يحملون (177,118,170) سهماً/دينار أصالة ووكالة. كما حضر الاجتماع (12) عضواً من أصل ثلاثة عشر عضواً من أعضاء مجلس الإدارة.

وعليه واستناداً لأحكام المادة (183) من قانون الشركات الأردني يعتبر هذا الاجتماع ووكلاً ما يصدر عنه من قرارات ملزماً للسادة أعضاء الهيئة العامة الحاضرين وغير الحاضرين.

ثم طلب عطوفة مراقب عام الشركات من معالي رئيس الجلسة تعيين كاتب للجلسة ومراقبين اثنين لفرز الأصوات، متمنياً للجميع دوام التوفيق والنجاح في خدمة اقتصاد أردننا العزيز ومصلحة المحبوب.

وقد قام رئيس الجلسة بتعيين الأستاذة عروبة قرايين كاتبة للجلسة وكنل من السيد عمر خليفة والسيد أحمد الهنادة مراقبين لفرز الأصوات.

ثم تفصل السيد رئيس مجلس الإدارة بإلقاء كلمته ليعرض أبرز النتائج المالية للعام 2016 وأهم الظروف التي مر بها البنك خلال العام الماضي، فبدأ باستعراض المشاكل التي عصفت بالمنطقة بشكل عام من حيث:

- الإزمة النفطية التي عصفت بدول الخليج.
- الإغلاقات الحدودية شمال المملكة والتي أعاقبت انسياب البضائع الأردنية إلى الأسواق الخارجية.
- تراجع الصادرات الأردنية للعراق من الترتيب الأولى في العامين 2012 و 2013 إلى مرتبة متأخرة في نهاية عام 2016.
- الأوضاع الأمنية بدخول داعش إلى العراق.

وأشار إلى أن بؤادر الانفراج بدأت بالظهور تدريجياً مع مطلع هذا العام حيث تكف السلطات العراقية على إعادة تاهيل معبر طريقيل الحدودي وفتح أمام البضائع الأردنية، وإعفاء البضائع الأردنية من الرسوم الجمركية التي كانت قد فرضت عليها في وقت سابق والتي بلغت نسبتها (30%)، بالإضافة إلى انتهاء الجانب العراقي من الدراسات الفنية لأنبوب النفط الذي سيصل بين الأردن والعراق وترجيح البدء بتنفيذ المشروع خلال العام الجاري. كما أشار إلى بدء تفعيل موضوع الاستثمارات السعودية التي تم الإعلان عنها على هامش القمة السعودية الأردنية التي سبقت القمة العربية. وقد أكد رئيس المجلس على تفاؤله في استمرار تحسن الأوضاع في ضوء دعم الحكومة ورؤية القيادة الهاشمية الحكيمة في دفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام.

وقد تطرق إلى موضوع أرصدة المصرف الأهلي العراقي المجمدة لدى فروع البنك المركزي العراقي في اقليم الشمال والمقيدة بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة في العراق حيث أوضح بأنه قد تم تخفيض تلك الارصدة بحوالي (15) مليون دينار ليصبح الرصيد المتبقي كما في نهاية كانون الاول (119) مليون دينار. كما ونجح البنك نتيجة للمتابعات الحثيثة مع الجهات المعنية في العراق مع كل من البنك المركزي العراقي وحكومة كردستان بالحصول على تأكيد على أحقية المصرف بتلك الارصدة وقد بدأت بؤادر الانفراج لهذه الازمة بالظهور، حيث قام البنك المركزي العراقي بإرسال كتاب رسمي إلى المصرف الأهلي العراقي تضمن أنه قد تم التوصل إلى ترتيب مع حكومة اقليم كردستان لتسديد الالتزامات المترتبة للمصارف العراقية تحت إشراف البنك المركزي العراقي ومن المتوقع البدء بهذا الترتيب خلال شهر حزيران 2017.

أما بالنسبة للمخصصات المقتطعة مقابل استثمار العراق، فقد أذات الإدارة الاستمرار بانتهاج سياسة التحوط التي بدأتها العام الماضي وذلك بالتنسيق مع كل من البنك المركزي الأردني ومدققي الحسابات وسيعاد النظر بهذه المخصصات بشكل سنوي.

وعلى صعيد المؤشرات المالية للمجموعة، فقد تمكنت مجموعة بنك المال الأردني بالرغم من التحديات من تحقيق نتائج مالية تشغيلية إيجابية في عام 2016، حيث بلغت معها الأرباح قبل الضريبة وقبل مخصصات التحوط لمخاطر الاستثمار في العراق حوالي (40) مليون دينار مقارنة مع (23) مليون دينار في عام 2015.

وقد استطاع المصرف الأهلي العراقي المملوك بنسبة (62%) لبنك المال الأردني أن يحقق نتائج مالية غير مسبقة توجت بصافي ربح بعد الضريبة بلغ (9.5) مليون دينار أردني، وهو الأعلى منذ تأسيس المصرف. أما على صعيد صافي ربح المجموعة بعد الضريبة، فقد بلغ (16) مليون دينار في عام 2016 مقارنة مع مليون دينار في عام 2015، وقد جاء التحسن ملموساً في نمو الأنشطة المصرفية الرئيسية حيث نما صافي إيرادات الفوائد والعمولات بنسبة (12%) ليصل إلى (81.8) مليون دينار مقارنة مع (72.9) مليون دينار في عام 2015، لينعكس ذلك بشكل إيجابي على إجمالي الدخل الذي نما خلال العام بنسبة (24.6%) ليصل إلى (94.2) مليون دينار مقارنة مع (75.5) مليون دينار في عام 2016. كما وارتفع صافي التسهيلات الائتمانية بحدود (60) مليون دينار ليصل إلى (970) مليون دينار، أي بزيادة نسبتها (6.6%)، مدعوماً بقاعدة صلبة من ودائع العملاء التي بلغت في نهاية العام (1.225) مليار دينار.

وفي نهاية الكلمة، شكر رئيس مجلس الإدارة كل من ساهم في دعم البنك والمصرف. وقد خص بالشكر السادة البنك المركزي الأردني لدعمهم المستمر والتفاني في المحافظة على البنك وحقوقه.

تم طلب عطوفة مراقب عام الشركات من رئيس الجلسة البدء بجدول الأعمال بحسب ما هو مقرر.

أولاً: تلاوة وقائع اجتماع الهيئة العامة العادي التاسع عشر الذي عُقد بتاريخ 2016/07/18

تم الاكتفاء بقراءة قرارات الهيئة العامة العشرون الذي عُقد بتاريخ 2016/07/18 بناءً على طلب الهيئة العامة وتمت تلاوة القرارات والمصادقة عليه من قبل الهيئة العامة بالإجماع.

ثانياً: مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31 والخطة المستقبلية والمصادقة عليهما

تقدم رئيس مجلس الإدارة باقتراح دمج هذا البند مع البند الرابع، وقد أقرت الهيئة العامة ذلك بالإجماع.

ثالثاً: الاستماع إلى تقرير مدققي الحسابات حول البيانات المالية لعام 2016

قام السيد محمد الكركي مندوباً عن السادة (إرنست ويونغ) بتلاوة تقرير مدققي الحسابات حول البيانات المالية الموحدة لعام 2016، إذ بيّن بأن السادة مدققي الحسابات قاموا بتدقيق القوائم المالية الموحدة لبنك المال الأردني وشركاته التابعة وأشار إليهما بالمجموعة، حيث تتكون من قوائم المركز المالي الموحدة كما في 2016/12/31، وقائمة الدخل الموحدة، وقائمة الدخل الشامل الموحدة، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة، وقائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية، وملخص لأهم السياسات المحاسبية. وقد وجدوا بأن القوائم المالية الموحدة تظهر بعدالة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي للمجموعة كما في 2016/12/31 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة

المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الموحدة. وقد أوصى السادة إرنست ويونغ - الأردن بالمصافحة عليها.

رابعاً مناقشة الميزانية العامة والحسابات الختامية للبنك للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31 فتح رئيس الجلسة باب المناقشة للبندين الثاني والرابع من جدول الأعمال وهما مناقشة الميزانية وتقرير مجلس الإدارة.

أشار المساهم المهندس عزمي زربا بعد أن شكر معالي الرئيس على التوضيح والإسهام الذي وفر على المساهمين الكثير من الأسئلة حول العراق - الى انه يقع على عاتق الدولة ان تبذل جهداً كبيراً وعلى أعلى المستويات مع الحكومة العراقية لتحصيل حقوق البنك كونها أموال المساهمين وتمثل أموال الشعب الأردني ويجب تحريرها بأسرع وقت ممكن. وقد أكد على ان المؤشرات المالية جيدة للبنك من حيث ارتفاع التسهيلات وزيادة الأرباح.

وقد استفسر على ما يلي:

- الاطار الزمني لحل موضوع الارصدة الموجودة في اقليم الشمال
- اسباب ارتفاع نفقات الموظفين عن السنة الماضية: فقد أشار الى وجود ارتفاع من (18) مليون إلى (21) مليون.
- امكانية استخدام الأرباح المدورة والتي تبلغ (40) مليون لرفع نسبة الأرباح المقترح توزيعها.
- امتيازات رئيس مجلس الإدارة والموجودة تحت بند بدل ثابت.
- توضيح ما حصل مع رئيس مجلس الإدارة في المطار.

أجاب السيد رئيس مجلس الإدارة بخصوص موضوع ارصدة المصرف ومدى تعاون الحكومة الأردنية في هذا الأمر حيث أشار الى ان الحكومة السابقة برئاسة دولة الرئيس عبد الله النسور والحكومة الحالية برئاسة دولة الرئيس هاني الملقى قد قامت بتقديم العون والمساعدة والتواصل مع الجهات الرسمية في دولة العراق لحل هذه الاشكالية. كما اشد بدور البنك المركزي الأردني الذي قام بمخاطبة البنك المركزي العراقي عدة مرات في هذا الشأن. كما وسلط البنك المركزي الأردني الضوء على هذا الموضوع في اجتماعاته مع صندوق النقد الدولي (IMF) في واشنطن حيث تم بحث تفاصيله مع الوفد العراقي وخصوصاً ان موضوع الارصدة موضوع يمس جميع البنوك الموجودة في اقليم الشمال ككل وليس فقط المصرف الأهلي العراقي. وقد أكد على ان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يمارسان ضغوطات لحل هذا الموضوع بناءً على متابعة معالي محافظ البنك المركزي الأردني.

وقد خص بالشكر معالي محافظ البنك المركزي الأردني والبنك المركزي الأردني على الجهود التي يبذلونها بشكل مستمر لتحصيل حقوق البنك ومساهمة.

اما بخصوص الاطار الزمني لحل هذا الامر ، فقد أشار الى ان استلام المصرف الاهلي العراقي كتاباً من البنك المركزي العراقي في بغداد بتاريخ 2017/05/04 والذي أكد بموجبه وجود ترتيب مع حكومة اقليم الشمال لتسديد الالتزامات المترتبة للمصارف العراقية والذي تعهد ببدء التسديد في خلال شهر حزيران، تعد بادرة جيدة لكن من الصعب تحديد اطار زمني لها. كما وأكد محافظ البنك المركزي العراقي من خلال اتصال هاتفى معه الى انه سوف يتم تسوية الالتزامات المترتبة بذمة الإقليم لصالح المصارف الأجنبية والعراقية خلال شهر حزيران 2017.

أما بالنسبة لزيادة نفقات الموظفين فأوضح معالي الرئيس بأن سبب الزيادة الرئيسي هو مبلغ مكافأة الموظفين الذي تم تخصيصه عن جهودهم المبذولة خلال العام بالإضافة الى ارتفاع نسبة اقتطاع الضمان الاجتماعي للموظفين.

وفيما يتعلق بنسبة توزيع الأرباح فهو امر يعود تقديره الى الادارة ومجلس الادارة بالتنسيق مع البنك المركزي الاردني ، وقد تم الاتفاق في ظل الاوضاع الحالية على ان يتم الاكتفاء بتوزيع (5%) متاملين استمرارية التوزيع في السنوات القادمة وينسب اعلى.

وفيما يتعلق بالبدل الثابت لرئيس مجلس الادارة ، فقد أوضح رئيس المجلس بأنه وفي ظل صدور تعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني فقد تم إعادة تصنيف المبلغ الذي يدفع لرئيس مجلس الادارة تحت مسمى "بدل ثابت" علماً بأنه لم يتغير منذ سنوات.

أما حول الاستفسار حول ما حصل في المطار، فقد أسند توضيح ما حصل للمستشار القانوني الخارجي للبنك معالي المحامي الأستاذ محمد شريف الزعبي ، وهنا اشار معالي الأستاذ شريف الزعبي الى ان المدعو حسين كبة قد قدم شكوى جزائية لدى عطفة مدعي عام عمان قبل حوالي شهر مُسنداً لمعالي رئيس مجلس الإدارة وللسيد هيثم قمحية تهمة الاحتيال والتزوير وإساءة الأمانة وقد سطر عطفة مدعي عام عمان كإجراء اعتيادي مذكرة حضور بحق المشتكى عليهم وأوضح الأستاذ محمد شريف الزعبي بصور قرار من عطفة مدعي عام عمان يقضي بمنع المحاكمة بناء على المادة (130) من اصول المحاكمات الجزائية لعدم قيام الدليل، أي أن الموضوع انتهى بالكامل وتم حفظ الأوراق والمصادقة على القرار من قبل عطفة النائب العام علماً بأن البنك والمعنيين يحتفظوا بحقوقهم بملاحقة المشتكى لتحصيل أي حقوق جزائية أو مدنية.

تم تقديم المساهم السيد عدنان الشيلاري بالشكر لما بذله البنك من جهود في العام الماضي ممثلاً بمجلس إدارته وقد أكد واستفسر حول ما يلي:

- ضرورة الإفصاح لدى البورصة عن آخر المستجدات في المصرف الاهلي العراقي ، وخصوصا المعلومات الجوهرية التي تهم المساهمين وتؤثر على سعر السهم في السوق سلباً أو إيجاباً وقد ضرب مثلاً الكتاب الذي صدر من البنك المركزي العراقي الى المصرف بخصوص الارصدة والاتفاق في التسديد.
- امكانية لوجع البنك برفع قضية ضد حكومة إقليم لتحصيل أمواله للمطالبة بهذه الأموال وفوائدها.
- امكانية توزيع (2.5%) كإرباح نقدية و(2.5%) شراء أسهم خزينة حيث ان أسهم الخزينة ترفع من سعر السهم في السوق.

أشار السيد رئيس مجلس الإدارة بأنه قد تم اعلام البنك المركزي الاردني بمضمون الكتاب الذي تم الإشارة اليه وتمت استشارة جميع المعنيين بخصوص الإفصاح عما جاء في الكتاب فكان هناك تخوف بأنه في حال الإفصاح ولم يتم التنفيذ في اوائل حزيران كما جاء في الكتاب فقد يكون البنك قد اوضح عن معلومات غير دقيقة او صحيحة ولذلك فقد ارتأت الادارة التريث في موضوع الافصاح.

أما بخصوص امكانية رفع دعوى على حكومة إقليم كردستان للمطالبة بالأرصدة الموجودة لدى اقليم الشمال، فقد ابدى بأن البنك مستثمر لدى الدولة العراقية وليس في اقليم كردستان، وحيث ان الحكومة العراقية والبنك المركزي العراقي يعون ويقررون تماماً بحق المصرف في تلك الارصدة في ضوء الكتاب الذي تم ارساله للمصرف، فان البوادر تبشر بانفراج وليس من مصلحة البنك في هذه المرحلة اللجوء الى التقاضي، وعليه، فقد ارتأت المجلس بعدم رفع دعوى ضد البنك المركزي العراقي.

اما بخصوص مقترح اسهم الخزينة، فقد اجاب الرئيس التنفيذي السيد علاء قمصيه واكد على حرص الادارة بتحقيق افضل عائد للمساهمين الا انه تم دراسة هذا المقترح مسبقا وتبين ان التعليمات تمنع شراء اسهم خزينة كون البنك لديه إسناد قرض.

➤ وعلق المساهم الدكتور ماجد الدباس حول تأخر الهيئة بالافصاحات الامر الذي يحدث بعض التخوف غير المبني على معلومات واضحة ويتم اجراء عمليات بيع وشراء بشكل يؤثر على سعر السهم.

وقد اكد السيد رئيس مجلس الإدارة بأنه لم يتم أحد من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية بيع أسهمهم خلال فترة وجود الأموال المحجوزة في العراق وإنما السبب الرئيسي لانخفاض سعر السهم هو الإشاعات التي انتشرت في السوق عن الوضع في العراق. وأشار الى امله بتحسين الاوضاع وان تكون توزيع الارباح لهذه السنة عبارة عن بداية الانفراج للسنوات القادمة.

➤ اما للمساهم السيد مجدي عنبتاوي، فقد استفسر حول:

- ارتفاع نفقات الموظفين وبين بأن تكاليف الموظف الواحد مرتفعة حيث ياجراء معادلة بسيطة فان تكلفة الموظف تصل الى ما يعادل (3000) دينار أردني للشخص الواحد وهو مبلغ كبير. وقد اشار الى ان هذا الامر لا بد من دراسته ووضع استراتيجية لإعادة الهيكلة وخفض المصاريف.
- بالنسبة لمكافآت أعضاء الإدارة التنفيذية والتي تبلغ (2.5) مليون دينار فإنها تعد مرتفعة وخصوصا ان الكثير منهم لا يملكون أسهما في البنك.

وفي النهاية اشاد بقيام الرئيس التنفيذي الجديد للبنك بشراء أسهم في أول خطوة له في البنك لتعزيز عوداقية البنك امام المساهمين

شكر السيد الرئيس التنفيذي المساهم عنبتاوي على سؤاله ثم وضع ان المبلغ المشار اليه يتعلق بموظفي المجهزة ككل والبالغ حوالي (900) موظف يشمل هذا الرقم موظفي الشركات التابعة من شركة المال والصرف الأهلي العراقي وطليحان مبالغ نفقات الموظفين اقل بكثير مما اشار اليه المساهم.

اما موضوع مكافآت الإدارة التنفيذية، اشار الى انه لم يتم توزيع اي مكافآت في السنوات السابقة، وقد ارتأى مجلس الادارة توزيع المكافآت للموظفين الذين يستحقون ذلك لهذا العام. اما بخصوص تملك الادارة التنفيذية اسهم البنك، فقد اشار الى ان الكثير من اعضاء الادارة التنفيذية يملكون اسهما باسمهم وآخرون يملكون اسهما من خلال صندوق خاص بالموظفين نتيجة لمكافآت لصالح هؤلاء الموظفين.

استفسر السيد فريد قرمان حول الارتفاع الحاصل في بند مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، اجابت رئيس إدارة الرقابة المالية الفاضلة منار النصور بأن المزايا والبدلات لم تتغير وإنما تم إعادة تصنيفها بحسب تعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني.

وحيث انه لم يبق هنالك اي استفسارات أخرى للمساهمين فقد تم طرح موضوع المصادقة على البندين الثاني والرابع الخاص في تقرير مجلس الإدارة عن عام 2016 والخطة المستقبلية لعام 2017، وكذلك موضوع المصادقة على تقرير الميزانية العامة، والحسابات الختامية، وحساب الأرباح والخسائر للبنك للسنة المنتهية في 2016/12/31.

وعليه فقد صادقت الهيئة العامة وبالإجماع على كل من: تقرير مجلس الإدارة، والخطط المستقبلية، والميزانية العمومية، وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في 2016/12/31. وفيما يتعلق بمقترح توزيع الأرباح، فقد قررت الهيئة العامة بالمصادقة بالإجماع على توزيع الأرباح بنسبة 5% من رأسمال البنك بما مجموعه (10,000,000) عشرة ملايين دينار أردني.

خامساً: إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة

قررت الهيئة العامة بالإجماع الموافقة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2016 وذلك وفقاً لأحكام القانون.

سادساً: انتخاب مدققي حسابات البنك للسنة المالية 2017 وتحديد آلياتهم

بناءً على تعليمات الحاكمية المؤسسية الصادرة عن البنك المركزي الأردني التي تقتضي انتخاب مكثبي تدقيق حسابات للعام 2017، فقد تم انتخاب السادة برايس ووتر هاوس كوبرز PWC والسادة إرنست ويونغ EY كمصدقين خارجيين مشتركين لحسابات المجموعة للسنة المالية 2017، ووافق الحضور بالإجماع على انتخابهم، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد آلياتهم.

سابعاً: المصادقة على تعيين السيد أحمد قاسم ذيب الهاندة في مجلس الإدارة

تمت المصادقة على تعيين السيد أحمد قاسم ذيب الهاندة الذي تم تعيينه عضواً في مجلس الإدارة بتاريخ 2017/01/08 بديلاً عن السيد جواد القصاب الذي استقال من مجلس إدارة البنك.

ثامناً: انتخاب مجلس إدارة جديد للدورة القادمة

تم انتخاب أعضاء مجلس إدارة جديد للدورة القادمة، وتمت المصادقة عليهم بالإجماع، حيث يتكون مجلس الإدارة الجديد من السادة التاليين أسمائهم:

1. باسم خليل سالم النبال
2. مازن سميج طالب دروزه
3. المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي
4. شركة الاستثمارات والصناعات المتكاملة قابضة
5. شركة الخليل للاستثمارات
6. شركة هتاف للاستثمار
7. شركة الجدارة للاستثمار العقاري
8. عمر اكرم عمران البيطار
9. ريم هيثم جميل القسوس
10. احمد قاسم ذيب الهانده
11. خالد وليد حسني النابلسي
12. داود محمد داود الغول.
13. محمد حسن صبحي الحاج حسن.

bank

بنك

تاسعاً: بحث أي أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها على جدول الأعمال وفق أحكام القانون؛
لم تتم إضافة أي أمور أخرى من قبل الهيئة العامة على جدول الأعمال.

وفي ختام الاجتماع تقدم السيد رئيس مجلس الإدارة بخالص شكره وتقديره للبنك المركزي الأردني لدوره الكبير والبارز في دفع عجلة النمو وتعزيز ثقة الاقتصاد الأردني والحفاظ على الاستقرار النقدي ودعمه المستمر للقطاع المصرفي، كما خص بالشكر عطوفة مراقب الشركات الاكرم لتشريفه بالحضور اجتماع الهيئة العامة للبنك.

كما شكر مساهمي البنك لدعمهم المستمر ومساندتهم المتواصلة للبنك، وشكر ايضاً أعضاء مجلس الإدارة لمساهماتهم الفعالة والتميزة في تحديد الأهداف الاستراتيجية والإشراف المستمر على أداء البنك، كما شكر الإدارة التنفيذية وجميع العاملين في البنك لجهودهم المستمرة وتفانيهم في تأدية واجباتهم ومسؤولياتهم على أكمل وجه.

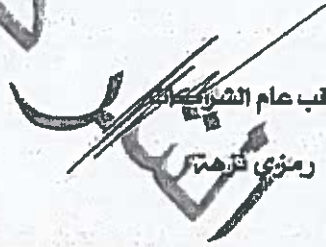
رئيس مجلس الإدارة

باسم خليل السائم



مراقب عام الشركات

رمزي قزوه



مكتب الجلسة

عروبة قرايين



وزارة الصناعة والتجارة
مستقبل
19 JUN 2017

صدرت في 19 JUN 2017
بأمر مراقب الشركات